الأمم المتحدة

DP/2008/36/Corr.1

Distr.: General
27 May 2008
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٨

١٦ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، جنيف

البند ١٨ من جدول الأعمال المؤقت

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدعم المباشر للميزانية والأموال المجمعة

تصويب

ملاحظة: يعكس هذا التصويب تغذية مرتدة مهمة قدمها المجلس التنفيذي خلال المشاورات غير الرسمية الأخيرة بشأن مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدعم المباشر للميزانية والأموال المجمعة.

تُحذف الجملة الأخيرة من الفقرة ٤ وتدرج فقرة جديدة رقمها ٥ نصها كالتالي:

٥ - ويتمشى كل هذا مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات لعام ٢٠٠٧ ويشكل استجابة مباشرة له (قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢)، حيث أُقر بأن ''الاتجاهات الراهنة في مجال المساعدة الإنمائية، بما في ذلك النهج القطاعية ودعم الميزانيات، تمثل تحديات أمام الأمم المتحدة'' والذي أكد أن ''الأمم المتحدة تستطيع القيام بدور في مساعدة البلدان النامية على إدارة طرائق تقديم المعونة هذه''. وفي عام ٢٠٠٤، سبق للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات (قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٩) أن طلب إلى منظومة الأمم المتحدة

060608 050608 08-35485 (A)

''أن تدعم بناء القدرات الوطنية من أجل إدارة مختلف طرائق المعونة، بما في ذلك النهج القطاعية الشاملة ودعم الميزانيات''.

تدرج فقرة جديدة رقمها ٦ نصها كالتالي:

٦ - ويمضي الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات لعام ٢٠٠٧ بهذا خطوة أخرى ويقوم صراحة ''بالتشجيع على دعوة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي للمشاركة، بحكم منصبه، في طرائق المعونة الحالية والجديدة وآليات التنسيق بناء على طلب البلد الذي تنفذ فيه البرامج، ويدعو جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى تعزيز مساهمته في هذا الصدد''.

تدرج جملة تمهيدية جديدة في الفقرة ٧ (الفقرة ٥ سابقا) ونصها كالتالي:

٧ - ويشكل السياق المبين أعلاه للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات الدافع القوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي للانتقال بشكل متزايد نحو التنفيذ على الصعيد الوطني بدعم من النظم الوطنية وبالاستفادة منها حسب الاقتضاء.

تضاف جملة ختامية إلى الفقرة ٧، ونصها كالتالي:

وتأتي الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية التي تدعم هذه العمليات والمؤسسات الوطنية التي تديرها في صلب هذه المبادرة الرامية إلى توفير مجموعة موسعة وأكثر مرونة من أدوات المعونة التي يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يستفيد منها أيضا.

يصبح نص الفقرة ١٥ (الفقرة ١٣ سابقا) كالتالي:

١٥ - وفي البيئات التي تؤيد فيها الحكومة الاستفادة من الدعم المباشر للميزانية وتوافق فيها الحكومة والجهات المانحة على نوع أسلوب الدعم المباشر للميزانية الذي يستجيب على أفضل نحو لضرورة التعاون الإنمائي في ذلك السياق المحدد، سينعكس ذلك في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويمكن لدعم البرنامج الإنمائي في أي بيئة مباشرة للميزانية أن يتخذ شكل مبادرة لتنمية القدرات وخدمات استشارية تتعلق بالسياسات تقدم عن طريق (أ) مشروع موحد للبرنامج الإنمائي، أو (ب) مساهمة مالية من البرنامج الإنمائي في صندوق لدعم الميزانية القطاعية أو في أموال مجمعة. ويمكن، كبديل لذلك، أن يشكل مزيجاً من (أ) و (ب).

يصبح نص ديباجة الفقرة ١٧ (الفقرة ١٥ سابقا) كالتالي:

١٧ - وسيتركز الدور ذو القيمة المضافة للبرنامج الإنمائي، وما يقدمه من دعم، على تنمية القدرات الوطنية في هذا السياق، وذلك بطريقتين: (أ) تنمية قدرات الكيانات الوطنية التي تتولى التفاوض بشأن النهج القطاعية الشاملة الواردة في مجالات ولاية البرنامج الإنمائي وإدارة هذه النهج والإشراف عليها؛ (ب) توجيه هذه النهج القطاعية الشاملة لزيادة التركيز على تنمية القدرات الوطنية بحيث لا يصبح دعم القدرات الوطنية بنداً إضافياً أو مدعوماً بصورة منفصلة في هذا النهج القطاعي/البرنامجي. وبناءً على الطلب، تتمثل فيما يلي مجالات الدعم المقدم للتركيز على تنمية القدرات في هذا السياق، وهي مجالات يمنحها البرنامج الإنمائي ميزة نسبية.

يصبح نص ديباجة الفقرة ٢٣ (الفقرة ٢١ سابقا) كالتالي:

٢٣ - إذا قدم البرنامج الإنمائي الدعم عن طريق توجيه موارد مالية لدعم ميزانية قطاعية أو لأموال مجمعة، يُشار إلى كليهما فيما يلي بكلمة 'الصندوق'، فيجب أن تتوافر الشروط التالية جميعها كتعليل لهذا القرار.

تضاف جملة جديدة في نهاية الفقرة ٢٨ (الفقرة ٢٦ سابقا)، ونصها كالتالي:

وسيجري اختيار هذه البلدان على أساس وجود أموال مجمعة من الحكومات أو الجهات المانحة المتعددة أو دعم الميزانيات القطاعية في مجالات ولايات البرنامج الإنمائي عندما تطلب الحكومات رسميا من البرنامج الإنمائي أن ينضم إلى جمع الأموال أو دعم الميزانيات القطاعية.

تضاف جملة جديدة في نهاية الفقرة ٣٢ (الفقرة ٣٠ سابقا)، ونصها كالتالي:

وتجري حاليا مناقشة نهج قطاعي على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ويمكن تقديم معلومات مستكملة عن هذا النهج في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٨ للمجلس التنفيذي إذا طُلب ذلك.

يصبح نص الفقرة ٣٣ (الفقرة ٣١ سابقا) كالتالي:

٣٣ - سيُستخدم أيضا الطلب الأولي بأن يساهم البرنامج الإنمائي في الأموال المجمعة وكذلك النتائج المبكرة لهذه المشاركة في الأموال المجمعة ودعم الميزانيات

القطاعية في المناقشات الوطنية والحكومية الدولية المفضية إلى المنتدى الثالث الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة، الذي سيعقد في أكرا، غانا، في الفترة من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

في المرفق، يصبح نص التعديل المقترح للبند ١٨-٠٥ (أ) كالتالي:

ما عدا في حالة دعم الميزانيات القطاعية والأموال المجمعة.

تدرج جملة ثانية جديدة في التعديل المقترح للبند ١٨-٠٥ (ب) ونصها كالتالي:

وتنص هذه السياسات والإجراءات على أنه يجوز للبرنامج الإنمائي أن يقدم مساهمات مالية لدعم الميزانيات القطاعية أو الأموال المجمعة.

يبدأ نص الجملة الثالثة من التعديل المقترح للبند ١٨-٠٥ (ب) كالتالي:

تنص السياسات والإجراءات كذلك على تقديم البرنامج الإنمائي تقارير...

ينتهي نص التعديل المقترح للبند ١٦-٠٤ (أ) كالتالي:

ما عدا في حالة دعم الميزانيات القطاعية والأموال المجمعة.

ينتهي نص التعديل المقترح للبند ١٦-٠٤ (ب) كالتالي:

(ب) وفي حالة دعم الميزانيات القطاعية أو الأموال المجمعة، تجري مراجعة الحسابات الخاصة بالموارد التي تم الحصول عليها من البرنامج الإنمائي أو عن طريقه وفقا لأحكام مراجعة الحسابات المنصوص عليها في الاتفاق المبرم بين المشاركين في دعم الميزانيات القطاعية أو الأموال المجمعة، والمنظمين لهما، بما يتسق مع السياسات والإجراءات المتعلقة بمشاركة البرنامج الإنمائي في الدعم المباشر للميزانية والأموال المجمعة، التي وضعها مدير البرنامج الإنمائي.